جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة
قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات
الإدارة العامة للمعلومات والترجمة

ترجمة وعرض

تقييم أداء الاقتصاد المصري

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية

اعداد
هدى محمد هاشم

اشراف
زينب محمد حنفى

الفهرس

مقدمة	1
تقرير صندوق النقد الدولي	2
أنشطة البنك الدولي لدعم الاقتصاد المصري	3
تعزيز العلاقات الاقتصادية	5
التصنيف الائتماني لمصر	6
مؤشرات أداء الاقتصاد المصري	7
مؤشرات ربع سنوية وشهرية	9

مقدمة

قامت الحكومة المصرية منذ عام 2016 بتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي جرئ لتحقيق الاستقرار الاقتصادي واستعادة الثقة . تمثلت أهم الإصلاحات في تحسين مناخ الأعمال ، وجذب الاستثمارات الخاصة ، واجراء الإصلاحات التشريعية ومن بينها إقرار قوانين الاستثمار ، وإعادة الهيكلة.

ترتكز الموجة التالية من الإصلاحات الاقتصادية على استقرار الاقتصاد الكلي ، وإتاحة المزيد من الفرص لمشاركة أوسع للقطاع الخاص في الاقتصاد ، وتزويد القوى العاملة بالمهارات اللازمة لممارسة النشاط الاقتصادي بشكل أفضل.

مما سينعكس بالإيجاب على القدرة التنافسية للبلاد والأهم من ذلك خلق المزيد من فرص العمل ، وتحسين ظروف معيشة السكان.

ادى برنامج الإصلاح الاقتصادي الى ان تصبح الاستثمارات وصافي الصادرات المحركين الأساسيين للنمو بدلًا من الاستهلاك الذي كان المحرك الأساسي للنمو في سنوات ما قبل الإصلاح.

تقييم أداء الاقتصاد المصري

تقرير صندوق النقد الدولي :

في إطار المراجعة الخامسة والأخيرة التي تم بناء عليها منح مصر الشريحة الأخيرة من قرض صندوق النقد الدولي بقيمة 2 مليار دولار ، أشاد الصندوق بالنتائج التي أحرزها برنامج الإصلاح الاقتصادي والسياسة المالية التي تبنتها الحكومة المصرية من أجل استقرار الوضع الاقتصادي والمالي ويتمثل ذلك فيما يلي :

-ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بنحو 5.3% خلال العام المالي 2018/2017 مقابل 4.2% خلال العام المالي 2017/2016 .

-تراجع معدل البطالة من 12% خلال العام المالي 2017/2016 إلى 9% خلال العام المالي 2018/2017 .

-تراجع عجز الحساب الجاري إلى 2.4% من التاتج المحلي الإجمالي مقابل 5.6% خلال العام المالي 2018/2017 .

-تراجع معدل الدين العام إلى 85% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2019/2018 مقابل 103% خلال العام المالي 2018/2017 .

-ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي إلى 44 مليار دولار في مارس 2019 مقابل 17 مليار دولار في يونيو 2016 .

كما أشاد صندوق النقد الدولي بالدور الذي قام به البنك المركزي المصري في ضمان استقرار النظام المالي من خلال السيطرة على معدل التضخم وتبني سياسة مرنة لسعر الصرف . حيث

انخفض معدل التضخم إلى 13% في إبريل 2019 مقابل 33% في يوليو 2017 وذلك على الرغم من العديد من الأزمات الناتجة عن تقلبات أسعار المنتجات الغذائية .

وفقا لتقرير صندوق النقد الدولي ، نجح البنك المركزي المصري في تشجيع الاستثمارات من خلال خفض معدلات الفائدة فارتفعت الاستثمارات في مجال الخدمات اللوجيستية والبنية التحتية بالإضافة إلى جذب استثمارات جديدة نتيجة تحسن واستقرار الاقتصاد الكلي .

أشار التقرير إلى أن جهود الحكومة المصرية لدعم الموازنة أسفرت عن تحقيق فائض أولي بنحو 2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2019/2018 . ويعزى ذلك بوجه خاص إلى إلغاء دعم الطاقة الذي يتيح للحكومة تخصيص موارد أكثر لدعم الفئات الأكثر احتياجا وزيادة موارد الميزانية وتخصيصها للإنفاق في المجالات الإجتماعية والتعليمية والصحية .

أوصى صندوق النقد الدولي الحكومة المصرية بعد انتهاء برنامج دعم الاقتصاد المصري في نوفمبر 2019 بمتابعة الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من خلال تحسين شروط التمويل ومكافحة الفساد وزيادة الشفافية في القطاع العام وتدعيم القدرات التنافسية والاستقلالية والعدالة في تخصيص الأراضي للمشروعات الصناعية . فتلك الإجراءات من شأنها أن تحقق انتعاشا في سوق العمل مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة .

أنشطة البنك الدولي لدعم الاقتصاد المصري :

أشاد البنك الدولي بالجهود التي بذلتها الحكومة المصرية من أجل تنفيذ برنامج الإصلاح مؤكدا على أهمية مواصلة الجهود لتحسين مناخ الأعمال والبنية التحتية ودعم الحوكمة والشفافية . وجدد البنك الدولي حرصه على تقديم الدعم لقطاعي التعليم والصحة ومحاربة الفقر . وأوصى بضرورة تفعيل دور القطاع الخاص في المجالات الحيوية مثل الطاقة والسياحة والصناعات الزراعية مؤكدا

أن ازدهار مصر ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط . كما أشاد البنك الدولي ببرنامج "فكرتك شركتك" وهو برنامج وضعته الحكومة المصرية لدعم المشروعات المبتكرة .

ومن الجدير بالذكر أن رئيس البنك الدولي الجديد حرص على زيارة مصر في أولى رحلاته الخارجية منذ توليه مهام منصبه مما يدل على الأهمية الاستراتيجية لمصر حيث توجه إلى أسوان لزيار محطة الطاقة الشمسية في بنبان . ويساهم هذا المشروع في تحقيق أهداف "رؤية مصر 2030" المتمثلة في توفير 20% من احتياجات الدولة من الكهرباء بواسطة الطاقة المتجددة بحلول عام 2022 . ويساهم البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في تمويل هذا المشروع بقيمة إجمالية تصل إلى 2 مليار دولار .

قام البنك الدولي في مارس 2019 باختيار مشروع بنبان للطاقة الشمسية كأحسن مشروع على مستوى العالم مشيرا إلى أنه يعد النموذج المثالي لدعم الحكومة للقطاع الخاص الذي يشارك مشاركة إيجابية في تحقيق أهداف التنمية حيث يضم المشروع شركتي (TAQA) و(Hassan Allam Holding) . ومن المقرر أن تبلغ الطاقة الإنتاجية لمحطة بنبان 1.6 جيجاوات مما يرشحها لتصبح أكبر محطة على مستوى العالم .

كما ساهم البنك الدولي في برنامج التحول إلى الطاقة المتجددة وحماية البيئة الذي تتبناه الحكومة المصرية حيث تعهد بمنح 585.4 مليون دولار لمحطة جنوب حلوان وقام حتى الآن بتقديم 338.26 مليون دولار . كما تعهد بمنح 500 مليون دولار لمشروع توزيع الغاز للأفراد وقام حتى الآن بتقديم 137.64 مليون دولار . ومن المقرر أن يقوم بتمويل مشروع إنتاج الطاقة من الرياح بقيمة 70 مليون دولار وقام حتى الآن بتقديم 42.1 مليون دولار .

قرر البنك الدولي منح مصر قرضا بقيمة 200 مليون دولار لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مايو 2019 بهدف تسهيل حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على وسائل التمويل المختلفة ودعم برنامج تمكين الشباب والمرأة في سوق العمل وريادة الأعمال .

ومن الجدير بالذكر أن البنك الدولي يعمل في مصر في إطار برنامج (Country Partnership Framework) للفترة 2015-2019 الذي تم إقراره خلال عام 2015 وتم تجديده في إبريل 2019 لمدة عامين . وقام البنك الدولي بتمويل نحو 20 مشروعا في مصر حتى الآن بقيمة إجمالية تصل إلى 7.7 مليار دولار .

صرح رئيس البنك الدولي بأن مصر من أهم الدول التي لها الأولوية في أنشطته مؤكدا أن البنك يستهدف خلال العامين القادمين دعم إصلاحات قطاعي الصحة والتعليم وتعزيز دور القطاع الخاص في خلق فرص العمل ودعم برامج الحماية الاجتماعية بالإضافة إلى التحول إلى الاقتصاد الرقمي الذي يعد جزء من استراتيجية التحول الرقمي للقارة الإفريقية.

تعزيز العلاقات الاقتصادية :

نجحت مصر في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع مختلف دول العالم وفي مقدمتها الصين حيث ارتفع التبادل التجاري بين مصر والصين بنحو 29.3% خلال الأعوام الخمسة الماضية فبلغت قيمته 13.87 مليار دولار مما جعل الصين الشريك التجاري الأول لمصر وارتفع عدد الشركات الصينية العاملة في مصر إلى 1080 شركة . وشاركت مصر مشاركة إيجابية في منتدى " Belt and Road Forum" الذي عقد في الصين في إبريل 2019 .

أسفرت اتفاقية التعاون الموقعة في ديسمبر 2014 بين مصر والصين في تعزيز الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الجانبين . ومن ثم أصبحت مصر تستحوذ على اهتمام الشركات الصينية

حيث تعد مدخلا للأسواق الإفريقية والعربية والأوروبية التي أبرمت معها اتفاقات لتحرير التجارة . كما ساهم موقع مصر الجغرافي على وضع قناة السويس في قلب "طريق الحرير الجديد" .

ارتفعت الاستثمارات الصينية في مصر ارتفاعا ملحوظا حيث تتولى البنوك الصينية تمويل إنشاء الحي التجاري في العاصمة الإدارية الجديدة بما يقدر بنحو 2 مليار دولار . كما تعد الصين أكبر مستثمر في منطقة قناة السويس الصناعية واللوجستية من خلال شركة (Tianjin) . كما ستتولى مجموعة (China Railway Group Limited) تنفيذ مشروع القطار الكهربائي الذي يربط القاهرة بالعاصمة الإدارية الجديدة .

خلال العام الحالي ، أبرمت الشركة الصينية (Foton Motor) اتفاقا مع الحكومة المصرية يستهدف تصنيع نحو ألفين أوتوبيس يعمل بالكهرباء خلال الأعوام الأربعة القادمة . ومن المقرر أن يساهم هذا الاتفاق في توفير العديد من فرص العمل للشباب الذين سيتم تدريبهم وتأهيلهم بالإضافة إلى تسهيل نقل التكنولوجيا الصينية حيث سيتم تصنيع 45% من المكونات في مصر . ومن المتوقع أن يساهم هذا المشروع في إبرام اتفاقات أخرى لتصنيع مركبات أخرى بأيدي مصرية بالتعاون مع الشركات الصينية .

التصنيف الائتماني لمصر :

	التصنيف الائتماني	النظرة المستقبلية	تاريخ التصنيف
ستاندرد أند بورز	B	مستقرة	2018/5/13
فيتش	B+	مستقرة	2019/3/20
موديز	B2	مستقرة	2019/4/17

مؤشرات أداء الاقتصاد المصري :

أسفرت الإحصائيات عن انتعاش سوق العقارات خلال العام المالي 2018/2017 حيث حقق نموا بنحو 13.7% مقارنة بالعام المالي السابق واستحوذ على 7.2% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى مصر خلال العام المالي 2018/2017 . كما ساهم بنحو 10% في الناتج المحلي الإجمالي بينما ساهم قطاع البناء والتشييد بنحو 6% خلال العام المالي 2018/2017 . وسجل ثالث أعلى أداء بين القطاعات الاقتصادية خلال العام المالي 2018/2017 .

بلغ معدل العجز العام 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي 2019/2018 مقابل 6.3% خلال نفس الفترة من العام المالي 2018/2017 . بلغ الفائض الأولي 0.68% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز بنحو 0.3% خلال نفس الفترة .

بلغت قيمة الديون الخارجية 96.61 مليار دولار أي ما يعادل 31.9% من الناتج المحلي الإجمالي في أواخر عام 2018 مقابل 82.88 مليار دولار أي ما يعادل 33.2% من الناتج المحلي الإجمالي في أواخر عام 2017 .

بلغت قيمة خدمة الديون نحو 498.5 مليار جنيه مصري خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي 2019/2018 أي ما يعادل 9.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 448.2 مليار جنيه مصري خلال نفس الفترة من العام المالي 2018/2017 أي ما يعادل 10.5% من الناتج المحلي الإجمالي .

ارتفع عائد سندات الخزانة لمدة ثلاث شهور إلى 17.86% في فبراير 2019 مقابل 17.76% في فبراير 2018 . تراجع دعم الوقود إلى 60.1 مليار جنيه مصري خلال أشهر التسعة الأولى من العام المالي 2019/2018 مقابل 84 مليار جنيه مصري خلال نفس الفترة من العام المالي 2018/2017 بانخفاض بنحو 28% .

بالنسبة لميزان المدفوعات ، بلغ العجز التجاري 29.68 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي 2019/2018 مقابل 28.85 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي 2018/2017 .

بلغ مؤشر مديري المشتريات (PMI) 49.4 نقطة خلال الشهر الأربعة الأولى من عام 2019 مقابل 49.7 نقطة خلال نفس الفترة من عام 2018 .

بلغت قيمة الأصول الأجنبية للبنك المركزي المصري 44.22 مليار دولار في أواخر شهر إبريل 2019 مقابل 44.03 مليار دولار في أواخر شهر إبريل 2018 .

انخفض معدل التضخم إلى 13% في أواخر شهر إبريل 2019 . وتراجع معدل البطالة إلى 8.1% خلال الربع الأول من عام 2019 مقابل 10.6% خلال نفس الفترة من عام 2018 .

وفقا لتوقعات بنك (BNP Paribas) إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 6% خلال العام المالي 2020/2019 . ومن المتوقع تراجع معدل العجز العام إلى 6.3% خلال العام المالي 2020/2019 مقابل 7.6% خلال العام المالي 2019/2018 . ومن المتوقع أيضا تراجع معدل التضخم إلى 10.7% خلال العام المالي 2020/2019 مقابل 13.8% خلال العام المالي 2019/2018 .

مؤشرات ربع سنوية وشهرية :

مؤشرات ربع سنوية	الربع الأخير من عام 2017	الربع الأول من عام 2018	الربع الثاني من عام 2018	الربع الثالث من عام 2018	الربع الأخير من 2018
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	%5.3	%5.4	%5.4	%5.4	%5.4
الميزان التجاري (مليار دولار)	-9.8	-9.3	-9.3	-9.8	-9.4
ميزان الخدمات (مليار دولار)	2.5	2.5	3.3	4.3	3
عائدات السياحة (مليار دولار)	2.3	2.3	2.6	3.9	2.9
عائدات قناة السويس (مليار دولار)	1.4	1.4	1.5	1.4	1.5
صافي التحويلات الخاصة (مليار دولار)	7.1	6.4	7	5.9	5.9
الحساب الجاري (مليار دولار)	-1.8	-1.9	-0.5	-1.7	-2.2
حساب رأس المال والحساب المالي (مليار دولار)	4.2	8.6	3	1.5	0.3
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	1.9	2.3	1.7	1.1	1.7
صافي استثمارات المحافظ المالية (مليار دولار)	0.5	6.9	-2.8	-3.2	-2.6
ميزان المدفوعات	2.2	6.3	3.5	0.2	-2.4

مؤشرات شهرية 2018-2019	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	إبريل
مؤشر أسعار المستهلك في المدن (%)	12	12.7	14.4	14.2	13
معدل التضخم (%)	8.3	8.6	9.2	8.9	8.1
معدل الفائدة على الودائع (%)	16.75	16.75	15.75	15.75	15.75
معدل الفائدة الرئيسي (%)	17.75	17.75	16.75	16.75	16.75
سعر صرف الجنيه المصري مقابل اليورو (متوسط شهري)	20.38	20.41	19.95	19.63	19.38
سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار (متوسط شهري)	17.92	17.88	17.58	17.38	17.25
احتياطي النقد الأجنبي (في نهاية الشهر بالمليار دولار)	42.6	42.6	44.1	44.1	44.2